الخِطاب النّسوي وقضيّة الأمومة: دراسة نظريّة تحليليّة

ميديا ابراهيم فتاح

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة سوران، إقليم كردستان، العراق

المستخلص:

تقوم الدراسة بمناقشة قضية الأمومة في الخطاب النسوي وخطاب الموجات النسوية الثلاث التي ترى أنّ الأمومة من أبرز عوامل اضطهاد المرأة وتشبّثها بالعبودية التي تختزل وجودها وكيانها في الإنجاب وتربية الأطفال. طرحت الموجة النسوية الأولى فكرة إنكار الأمومة أو التخلي عنها كحلّ بديل للاضطهاد الذي تعانيه والذي تَسلِبُها حرية العمل وتحقيق الذات. أمّا الموجة الثانية فقد طالبت بحق الإجهاض كبديل للأمومة التي تَعُدّها معوقاً لتحقيق ذاتها وممارسة حريّاتها الوظيفية والاجتماعية. وجاءت الموجة الراديكالية لتطرح حلاً أكثر جرأة وهو حقّها في اختيار الأمومة إذا مارغِبَتْ في ذلك، إلّا أنّ العلاقة الاجتماعية للأمومة من شأنها أن تسلبها إرادتها وحريتها، لذا فمن الأفضل أن تلجأ إلى التكنولوجيا كي تصبح أمّاً؛ وذلك عن طريق مايسمّى بالتلقيح الاصطناعي، وهكذا تكون قد أصبحت أمّاً من غير علاقة زوجية تُقَيّد حريتها وطموحاتها الاجتماعية والمهنية. تهدف الدراسة إلى التعرُّف على مواقف الموجات النّسوية من قضية الأمومة، ومن ثمّ معرفة مدى تأثيرها على المرأة الكوردية. إذ لعبت آيديولوجيا الحركة النسوية دوراً كبيراً في تغيير الوعي الاجتماعي للنساء في مختلف أنحاء العالم، والمرأة الكوردية كان لها نصيبٌ من تطوّر الوعي الاجتماعي الذي غيّر رؤيتها إلى الأمومة وأصبحت تنظر إليها كمشكلة بحاجة إلى حلول منطقية وعملية. وقد أصبحت الأمومة في المجتمع الكوردي الحديث من المشكلات التي تعيق تطوّر المرأة العاملة وزادت من أعبائها الحياتية والاجتماعية والنفسية. وتشير نتائج الدراسة إلى أنّ تأثيرات البدائل التي طرحتها الحركات النسوية تباينَت بحسب الظروف الاجتماعية من جهة, ومدى قُدرة المرأة الكوردية على اختيار تلك البدائل والحلول من جهة أخرى، ولاسيّما أنّ بعض ماطرحتْهُ الحركات النّسوية كان يتعارض تماماً مع الموروث الديني والقيمي في المجتمع الكوردي، وهذا مادفعها إلى اختيار البدائل الأكثر تماشياً مع القيم والأعراف الاجتماعية كتحديد النسل وتنظيمه، والإجهاض سراً في أحيان أخرى، أو عدم القدرة على اختيار أيّ من البدائل لأسباب ودوافع بعضها ديني وبعضها الآخر اجتماعي ونفسي، إذ إنّ الأمومة ـ وعلى الرّغم من صعوبتها كدور جندريّ ـ لاتزال قيمة عُليا في المجتمع الكوردي وبغضّ النظر عن المعاناة التي تشهدها المرأة الأمّ، لازال المجتمع يُقَدّر مكانة الأمّ ويُصنّفها ضمن المراتب الاجتماعية العُليا.

مفاتيح الكلمات: الخطاب النّسوي، النّسوية، الأمومة، الأدوار الجندرية، الثقافة الذكورية.

١. المقدمة:

أنجزَت الحركة النّسوية تقدُّماً ملحوظاً في معظم القضايا التي تخصُّ المرأة، إلّا أنّ قضيّة الأمومة ولاسيّما الأمومة الاجتماعية لم تحرز ذلك التقدم ولم تتمكن النّسوية من إيجاد حلول جذرية بهذا الخصوص. إذ قامت الموجات النّسوية الثلاث بطرح حلول بديلة لمعالجة المشكلات النفسيّة والاجتماعية التي تواجهها المرأة في المراحل المختلفة للأمومة، إلّا أنّها لم تتمكّن من التوصُّل إلى حلّ جذري تتّفق عليه الغالبية العظمى من أفراد المجتمع ولاسيّما النّساء، وقد يكون السّبب كامناً في قوّة السلطة الأبوية الذكورية وقوّة الأعراف والقيم الاجتماعية والدينية والقيمية التي تحيط بقضية الأمومة وتجعل منها هدفاً سامياً في الحياة الاجتماعية ورمزاً من رموز الأنوثة المتكاملة التي تسعى النّساء إلى تحقيقها. وتتعرّض المرأة إلى العديد من الضغوط النفسية والاجتماعية في مراحل الأمومة، وقد تكون هي المصدر الرئيسي للقلق الداخلي الذي يجعلها في حالة من انعدام التوازن نتيجة خوفها من عواقب الأمومة والتغيُّرات التي تصاحبها، وخوفها من عدم القدرة على تحمُّل تلك المسؤولية ومن ثمّ تعقيد أو عرقلة مسيرتها العملية والمهنية، فمهما كانت الأمومة مهمّة في كافّة المجتمعات، فهي لاتزال دون قيمتها الحقيقية وتُصَنَّف ضمن الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، وهذا مايزيد الاضطراب والقلق الذي تعانيه المرأة في مختلف مراحل الأمومة خشية حرمانها أو فقدها لمعظم مكتسباتها المادية والمهنية، أو اضطرارها لاختيار دورها الجندري المتمثّل في الأمومة والانسحاب من أدوارها الأخرى كأنثى والتضحية بكافّة إنجازاتها والتخلّي عن طموحاتها المستقبلية.

وتركّز الدراسة على قضيّة الأمومة وكيفية معالجتها من قِبل الموجات النّسوية الثلاث والتركيز على الحلول التي تطرحها، ومن ثمّ تطبيق تلك الخلفية النظرية على طبيعة الأمومة وتأثيراتها على البنية الاجتماعية للمجتمع الكوردي وعلى المرأة من جهة، ومدى تأثرها بطروحات الموجات النّسوية حول الأمومة الاجتماعية من جهة أخرى، وإمكانتيها في التصدّي للصراعات الداخلية التي تدفعها تارة لخوض تجربة الأمومة وتارة أخرى

مجلة جامعة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٧، العدد ٢ (٢٠٢٤)
أُستلم البحث في ٨ شباط ٢٠٢٤؛ قُبل في ١٢ آذار ٢٠٢٤
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في ١ كانون الاول ٢٠٢٤
البريد الأكتروني للمؤلف: media.fatah@soran.edu.iq
حقوق الطبع والنشر © ٢٠٢٤ ميديا ابراهيم فتاح. هذه مقالة الوصول إليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 40.

للانسحاب وإنكار الأمومة تجنّباً لتأثيراتها السلبية على الحياة العملية والمهنية للمرأة الكوردية وقدرتها على مواجهة تلك المشكلة في الواقع وتزامناً مع تطوّر وعيها الاجتماعي.

مشكلة الدراسة:

تُعَدُّ قضية الأمومة من المسائل المعقّدة التي كانت وما تزال موضع جدلٍ كبيرٍ في وجهات النظر النّسوية ونظرياتها المختلفة. إذ تباينَت الآراء واختلفت بين معارضة اختزال كيان المرأة في قضية الأمومة التي تُعدّ مسألة بايولوجية بحتة مغلّفة بغطاء ثقافيّ ذكوريّ يدعو إلى اعتبار الأمومة قيمة بشرية وثقافية تمحو الوجود الذاتيّ للمرأة وتحوّلها إلى آلة للإنجاب فقط، وبين اعتبار الأمومة مصدراً لسلطة وقوّة المرأة اجتماعياً. وفي هذا الصّدد، كان نضال الحركة النسوية يتركّز حول العمل على صياغة هويّة جديدة للمرأة، مستقلّة عن هويّة الرجل والأسرة والعائلة والأمومة. إلّا أنّه وعلى الرّغم من تحقيق مكاسب ماديّة ومعنويّة كبيرة للمرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً، لازالت قضيّة الأمومة على حالها ولم تواكب الوضع الاجتماعي الجديد للمرأة، بل جعلتها أمام مسألة مصيريّة ولّدت صراعاً بين غريزة الأمومة من جهة، والخوف من فقدان الذات و الحرية والكيان المستقل والأنصهار في هوية العائلة والأسرة من جهة أخرى.

وتعمل هذه الدراسة على تسليط الضوء على قضيّة الأمومة وكيفيّة معالجتها من قِبل التيارات المختلفة من الحركة النسوية وتناول أبرز الآراء في هذا الشأن، وهل أنّ الأمومة تسهم في عملية تمكين المرأة أم أنّها من معوقات التمكين؛ وذلك بسبب كونها تقع ضمن الأدوار الجندرية التي ترسمها الثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمع ولا سيّما تلك المجتمعات التي تحكمها وتهيمن عليها السلطة الذكورية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التّعرف على موقف الموجات النسوية الثلاث تجاه الأمومة كمسألة شائكة ومشكلة تتطلّب حلّاً منطقيّاً، ومن ثم معرفة تأثيرات البدائل التي طرحتها الموجات النسوية على موقف المرأة الكوردية من الأمومة ومدى تأثّرها بتلك البدائل.

أهمية الدراسة:

تكمن أهميّة هذه الدراسة في كونها تسلّط الضّوء على مسألة الأمومة التي تُعَدّ إحدى أهم المسائل الحياة الاجتماعية التي تتعلق بحياة الأسرة، والتي أصبحت في الوقت الراهن من الأسباب التي تتقضي اللجوء إلى حلول عملية ومنطقية في الوقت نفسه، ومدى كونها من إحدى معوقات تمكين المرأة.

ما الأمومة؟

يُعَدّ مفهوم الأمومة من المفاهيم الإنسانية المعقّدة التي يصعُب على الباحث تحديدها بإطار يمكنه عن طريقها تغطية كافة جوانبها البايولوجية والنفسية والاجتماعية، فهي تجربة فريدة من نوعها، على الرغم من تشابه مراحلها إلى حد كبير من الناحية النظرية والمفاهيمية، إلا أنّها تختلف من امرأة إلى أخرى وهنا تكمن صعوبة تحديد المقصود بها بشكل وافٍ ودقيق. هذا ما يدفعنا للتركيز على الجانب الاجتماعي والثقافي للأمومة. ويشتمل مفهوم الأمومة على المكونات البايولوجية التي تؤهل المرأة لكي تكون أُمّاً إلى جانب المكوّن الثقافي للأمومة الذي يتشكل بحسب السياق الثقافي والمراحل التاريخية التي تمر بها المجتمعات الأنسانية.

فالأمومة هي مجموعة من الخبرات الفردية والتوقعات الاجتماعية التي يتمّ صياغتها في نطاق الأدوار الجندرية في المجتمعات المختلفة بحسب البناءات الاجتماعية المختلفة، إلا أنّ إطارها المحدود قد لايختلف كثيراً باختلاف المجتمعات. (Bhaumik& Sahu, 2021:73). والأمومة أيضا عملية ثقافية يتمّ عن طريقها تحديد هويّة المرأة ومدى قدرتها على الحمل والرضاعة ورعاية الأطفال، التي تختلف اختلافا كبيراً عن مجرد عملية رعاية الأطفال التي لا تأتي عن طريق الأمومة البايولوجية أو الحمل والولادة والرضاعة. (Rowland, 1987, p: 34). وعلى الرغم من اختلاف طبيعة المجتمعات الإنسانية إلا أنّ هناك تشابهاً في طبيعة الأمومة الاجتماعية التي قد يدفعنا للقول بأنّ الأمومة هي بمثابة صورة نمطية متكررة تتضمن جملة من الواجبات المُلقاة على عاتق المرأة والتي تتكرر وتتشابه على الرغم من اختلاف السياق التأريخي والاجتماعي للمجتمع. وهناك العديد من الأنشطة والخبرات التي تمارسها الأنثى في تربية الأطفال قد لا ترتبط بالأمومة البايولوجية كالحمل والولادة والرضاعة، بل فقط الأمومة كوظيفة أو سلوك اجتماعي وذلك من خلال التبنّي أو تربية الأبناء البايولوجيين للزوج ويمكن اعتبارها نوعاً من أنواع الأمومة. إلا أنّ مانقصده بالأمومة في هذه الدراسة هو التركيز على الأمومة الاجتماعية، أي الأمومة كوظيفة جندرية تتضمن مسؤولية رعاية وتربية الأبناء بعد الولادة وتوفير مستلزماتهم النفسية والحياتية وتنشئتهم بصورة تجعلهم أفراداً اجتماعيين وأسوياء نفسياً لخدمة ذاتهم ومجتمعهم.

تأريخ الحركة النسوية:

يُعَدّ البحث عن بدايات ظهور الحركة النسوية والدفاع عن حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل أمراً صعباً ولايمكن تحديد المدّة الزمنية التي بدأت فيها تلك الأفكار والآيديولوجيات بالظهور والانتشار. ويشير العديد من الباحثين في هذا المجال إلى أنّ كتاب ماري ولستون كروفت (Marry Wollstonecraft 1759-1797) بعنوان (الدفاع عن حقوق المرأة 1792) كان اللبنة الأساسية لتأسيس الحركة النسوية والدفاع عن حقوق المرأة، إذ تناولَتْ في هذا الكتاب قضية المرأة وتداعيات مساواتها مع الرجل في الحقوق المدنية ولا سيّما حق التعليم الذي يُعدّ برأيها من أكثر الأمور تأثيراً على حياة المرأة وكيانها ومستقبلها النفسي والاجتماعي والمهني. (Menig,2018: 17).

فالحركة النسوية هي حركة اجتماعية وثقافية وسياسية تدعو إلى المساواة بين المرأة والرجل من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقضاء على كافة أنواع التمييز الجندري وهذه هي الفلسفة التي تعمل عليها الحركة النسوية عموماً في مسيرة نضالها لتأمين الحقوق المدنية للمرأة كالتعليم والعمل والتصويت وغيرها.(Cameron, 2018,p:11).

لقد تأثرت الحركة النسوية بمبادىء العدالة والمساواة والحريات والحقوق التي انتشرت في عصر التنوير، كما انعكست تأثيراتها على مختلف التيارات والمسارات الآيديولوجية المختلفة لنضال المرأة في سبيل نَيل حقوقها.

لقد شهدت الحركة النسوية بآيديولوجياتها المختلفة تطوراً كبيراً على مرّ السنين وقد تجسد ذلك في وجهات نظر مختلفة بحسب المرحلة الزمنية التي ظهرت فيها وتزامناً مع أوضاع المرأة في تلك المرحلة، وقد تجسدت في عدة موجات فكرية وآيديولوجية منذ نهاية القرن التاسع عشر وظهور الموجة الأولى تزامناً مع الثورة الفرنسية (1848-1960) التي سمّيت بالنسوية الليبرالية إذ كانت تهدف إلى تحقيق المساواة السياسية والقانونية، والموجة النسوية الثانية (1963-1980) والمُسمّاة بالنسوية الاشتراكية أو الماركسية وقامت بالتركيز على الصّراع بين الطبقات الاجتماعية، والموجة النسوية الثالثة (1990) التي تُدعى بالنسوية الراديكالية التي دعت إلى القضاء على السلطة الذكورية للنظام الأبوي[1] نهائياً.(mohajan,2022,p:10) إلا أنّ هناك العديد من الباحثين الذين يشيرون إلى ظهور الموجة النّسوية الرابعة (2007) التي نشأت إثر إطلاق حركة (Metoo) عبر المنصات الألكترونية من قبل تارانا بوراك (Tarana Burake) والتي تدعو فيها إلى مناهضة العنف الجنسي ضدّ المرأة عن طريق مشاركة التجارب التي تعرّضت لها النساء

في هذا الصّدد، إذ أسهمت هذه الحركة في زيادة الحوارات والحلقات النقدية حول العنف القائم على الجنس والعنف الألكتروني الممارس ضدّ النساء في المجتمع الذكوري. (Saxena & others,2018: 294). لقد أسّست الموجات السالفة الذكر قاعدة بدأت عن طريقها الدفاع عن حقوق المراة وأخذت تلك القاعدة بالتطور المتزايد تزامناً مع كل مرحلة من تقدّم الواقع الاجتماعي لحياة المرأة وحصولها على حقوقها المدنية والاجتماعية والسياسية والقضائية.

وعلى الرغم من أنّ الحركة النّسوية تسعى لتحقيق أهداف المرأة وتعمل على مساعدتها لنَيل استحقاقاتها في مختلف المجالات الحياتية، إلا أنّها ليست حركة فكرية متجانسة من حيث الأفكار وسبل معالجة مشكلات المرأة وتعزيز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية وتيسير تمكينها، وهذا هو أفضل تفسير لظهور حركات نسويّة ذات مشارب ثقافية متنوعة.

النّسوية والأمومة:

كانت مسألة الأمومة من صميم الخطاب النّسوي منذ البدايات الأولى، ألا أنّ تناولها لهذه القضية كان مشوباً بقدر من التعتيم والغموض؛ وذلك بسبب حساسيتها وارتباطها بشكل كبير بالميل إلى الأمومة التي تعدّ من الغرائز الإنسانية ولايمكن خلطها مع قضايا تحرير المرأة أو اعتبارها معوقاً من معوّقات تمكين المرأة، كذلك بسبب الخلط بين الأمومة البايولوجية التي تعدُّ من الوظائف البايولوجية للمرأة ولاتحتمل النقاش إلى جانب الأمومة الاجتماعية التي تندرج ضمن الأدوار الجندرية[2] التي يمكن إعادة هيكلة ملامحها بحسب السياق التأريخي والاجتماعي للمجتمع.

لقد كانت قضية الأمومة من المسائل التي اختلفت حولها التيارات النّسوية ومدارسها المختلفة، إلا أنّ الخطاب السائد لدى معظم الحركات النّسوية كان متمثلاً في مناهضة العنف ضدّ المرأة وتبعيتها للسلطة الأبوية عن طريق رفض الأمومة كشرط مسبق للتغلُّب على تبعية المرأة وحصولها على استقلالها الذاتي (Neyer & Bernardi, 2011: 165). وقد كانت هذة المقاربة النقدية للأمومة هي الأكثر شيوعاً في الخطاب النّسوي لغاية منتصف الثمانينيّات من القرن الماضي.

الموجة النسوية الأولى

جاءت الموجة النسوية الأولى في أعقاب الثورة الفرنسية وانتشار مفاهيم المساواة والعدالة والحرية الفردية والاجتماعية وقد بدأت هذه الموجة بمطالبة الحقوق المدنية للمرأة عن طريق الدعوة إلى تشريع قوانين تمنحها تلك الحقوق كالتصويت والتعليم والعمل وحضانة الأطفال وغيرها العديد من الحقوق التي تُحتسَب ضمن أبرز إنجازات الحركات النّسوية.

وقد تأثرت هذه الموجة بكتابات العديد من الناشطات النّسويات مثل سيمون ديفوار **Simone De Beauvoir**(1908-1986) وهي كاتبة ومفكرة وفيلسوفة وجودية فرنسية وناشطة سياسية ومنظّرة اجتماعية، كان لكتاباتها تأثير كبير على الوعي بالحركة النّسوية كحركة تحررية للدفاع عن حقوق المرأة والدعوة إلى حصولها على الحقوق المدنية المسلوبة منها والتي نادت بها الموجة الأولى من الحركة النّسوية التي دافعت عن حقوق المرأة بشيءٍ من الحرص والترقُّب والتحفُّظ، إلا أنّ كتابها الشهير الجنس الآخر الذي عدّه العديد من الدراسين بوّابة لتأسيس الموجة النّسوية الثانية التي أصبحت تدافع عن حقوق المرأة بجرأة أكثر وتحفُّظٍ أقلّ ولا سيّما في معالجة قضيّة الأمومة.

إذ ترى سيمون ديفوار في كتابها (الجنس الآخر) أنّ الأمومة من العوامل الأساسيّة التي جعلت من المرأة الكيان أو الشخص (الآخر) وهو ما يربطها بالجوهر أو الجنس الأصلي أو الرئيسي (الذكر)، فالمرأة برأيها تنشأ على اعتقاد سائد في المجتمعات الذكورية التي تَعُدّ الأمومة هي العامل الجوهري لوجودها بل هو صميم حياتها وجزء من أسباب وجودها وشرط أساسيّ لاكتمال أنوثتها ويسهم في إشباع طموحها (De Beauvoir, 1953: 435). فالمقصود من كلام ديفوار أن الأنثى منذ الصغر تنشأ وتتعوّد على عدّ الأمومة جزءاً من كيانها بل إنّ ذلك الكيان لايكتمل من دون الأمومة، فالأنوثة المنتقَصة هي تلك التي لا تصل إلى مرحلة الأمومة أو لاتخوض تجربة الأمومة، لذا فهاجس الأمومة يرافق كل أنثى تنتمي إلى المجتمع الذكوري وتؤمن بسحر الأمومة كرمز لاكتمال الأنوثة فتتحول الأمومة إلى آيديولوجيا تدفع الإناث إلى السعي وراء هذا الهاجس الذي بات شرطاً من شروط اكتمال الأنوثة. لذا فإنّ ديفوار ترى أن تغيير القوانين وتغيير السياق الاجتماعي والفكر الاجتماعي السائد في المجتمع الذكوري حول الأمومة ليس كافياً لتخليص الأنثى من تأثيرات تلك الآيديولوجيا المغروسة في كيانها ومن ثمّ التغلب على العواقب والتبعات الاجتماعية للأمومة على المرأة (De Beauvoir, 1953, p: 439). وترى ديفوار أنّ معضلة الجسد في حياة المرأة أصبح من دلائل دونية المرأة وذلك عبر سياق اجتماعي ثقافي تراتبي ذي جذور بايولوجية، وهذا ماجعل جسد المرأة وكيانها مستعداً ومُهيأً للتبعية في الثقافة الذكورية، التبعية الطبيعية المستمدّة من الصفات البايولوجية والأمومة خير مثال على ذلك، إذاً فهي مستعدة بايولوجياً وثقافياً للتبعية والدونية، فكيف السبيل للتخلُّص من تلك التبعية ومن ثَمّ تحقيق الاستقلالية؟ مادامت الأمومة هي المشكلة أو هي من آليات السيطرة على المرأة وتعزيز دونيتها وإخضاعها للسلطة البطريركية، وهنا ينشب صراع بين ذات المرأة وكيانها وجسدها من جهة، ورغبتها أو إصرارها للوصول إلى التحرر من جهة أخرى، وهنا تطرح ديفوار قضية إنكار الأمومة والتخلي عن الحمل والإنجاب كسلاح للتحرر من شِباك السلطة الأبوية الذكورية. وتشير ديفوار إلى الازدواجية في الحكم كلّما تعلّق الأمر بمسألة المرأة وتحرُّرها، وتضرب مثلاً على تحريم عملية الإجهاض وقتل روح الطفل بحجة تحريمه دينياً في الوقت الذي يتقبلون فيه إزهاق ملايين الأرواح في الصراعات والحروب بحجة كونها دفاعاً عن الرّب. (De Beauvoir, 1953, p: 450). وتبيح ديفوار عملية الإجهاض والامتناع عن الإنجاب والأمومة بسبب كونها من عوامل خلاص المرأة من هيمنة السلطة الذكورية التي جعلت منها الآخر الثانوي بسبب عملية الأمومة، وجعلت من الرّجل الطرف الرئيسي ذا السيادة والهيمنة عليها. إلا أنّها وفي الوقت ذاته تُعالج قضية الأمومة بشيءٍ من الحكمة والدراية إذ ترى أنّ الأمومة إذا كانت نابعة عن رغبة حقيقية من المرأة لكي تخوض غِمار التجربة، فلا ضَير في ذلك، شريطة أن لاتقرّر خوض التجربة تحت تأثير الآيديولوجيا الاجتماعية السائدة التي تختزلها ووجودها وكيانها في الأمومة. إنّ هذا التحليل الذي قدّمَتْه ديفوار كان بمثابة طرح جديد خفّف من حدّة الخطاب الراديكالي الذي جاء فيما بعد ليصنّف الأمومة تحت بند العبودية، إلا أنّه لم يحلّ الخلاف حول قضية الأمومة، إذ اختلفت وجهات النظر النّسوية بهذا الخصوص، فمنهنّ من ترى من الأمومة سبيلاً للتحرُّر، ومنهنّ من ترى فيها عودة إلى العبودية. وقد تعرّضت وجهة نظر ديفوار حول الأمومة إلى العديد من الانتقادات من قبل النّسويات، إذ وجدت بعضهن بأنّ الأمومة ليست بتلك البشاعة التي تتحدث عنها ديفوار بل إنّ النظام الأبوي هو من جعل من الأمومة مصدراً لإضعاف المرأة واستغلالها اجتماعيا واقتصاديا وليس عملية الأمومة بحدّ ذاتها. إلا أنّهنّ يتفقن على أنّ النظام الاجتماعي الأبوي والسياق الاجتماعي لعملية الأمومة هو الذي تم بموجبه إقصاء المرأة وعدّ الأمومة ضمن جوهر وطبيعة المرأة، ومن هنا تبدأ عملية تسليم جسد المرأة وكيانها وذريتها إلى سلطة الرجل والمجتمع؛ وذلك عن طريق عقد الزواج، وقد أشارت العديد من الدراسات النّسوية إلى أنّ العلاقة بين الأمومة والطبيعة هي مفاهيم قد تم صياغتها تأريخياً واجتماعياً وقانونياً وسياسياً وفلسفياً. (Tong, 2017: 65).

إن فكرة الامتناع عن الأمومة والإنجاب التي قامت ديبفوار بطرحها والتي عدّتها بديلاً أو حلاً للتخلُّص من قيود السلطة الأبوية التي تُمجّد الأمومة وتختزل كيان المرأة فيها، لا تتعارض مع القيم والعادات والأعراف الاجتماعية السائدة في معظم المجتمعات فحسب، بل إنّها تتعارض مع تلك الرغبة وذلك الدافع النفسي الذي يدفع المرأة وبموجب العديد من الدراسات كي تكون أماً، وهنا تقع المرأة بين صراع تحقيق الذات والوجود الاجتماعي والاقتصادي أو الرغبة في الأمومة، فلا ترى ديبفوار سبيلاً لكي تكون المرأة أُمّاً وذات كيان ووجود مستقل في الوقت ذاته، لذلك فهي تدفعها للتخلّي عن الأمومة، إلّا أنها وعلى الرغم من انتقاد الأمومة الاجتماعية التي تمحو وجود المرأة وتُحوّلها إلى شخص يكون وجوده وكيانه وأهميته مرهوناً بوجود الطفل أو الرجل، فهي تفضّل الأمومة التي تكون بمحض إرادة المرأة وحريّتها في اتخاذ القرار ونابعة من صميم أهدافها لا تماشياً مع العادات والأعراف الاجتماعية. ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن، كيف لنا أن نُميّز بين الأمومة النابعة من رغبة المرأة، والأمومة التي تنشأ نتيجة التأثيرات التي تمارسها القيم والعادات الاجتماعية؟؟؟ قد يكون الردُّ على هذا التساؤل صعباً إلى حدّ كبير وقد لا تستطيع المرأة ذاتها الردّ عليه، ولكن في الحياة العملية قد يمكن التمييز بين أنواع الأمومة وذلك بالنظر إلى حياة المرأة ومدى استمراريتها في تحقيق ذاتها وعدم تأثير الأمومة عليها سلباً.

الموجة الثانية والأمومة:

عملت الحركة النّسوية على تغيير الأوضاع القانونية والحياتية للمرأة وخلقت فرصاً للتعليم والتمكين ومساندة المرأة العاملة، إذ كانت مطالبات الحركة النّسوية لتحقيق أو ضمان مكانةٍ أفضل للمرأة انعكاساً لظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تلك المرحلة التي بدأت فيها تلك المحاولات، لذلك نجد أنّها بدأت من أبسط الحقوق كحقّ التعليم والتصويت والمشاركة السياسية وتكافؤ فرص العمل التي كانت من أبرز القضايا في الموجة النّسوية الأولى والتي وفّرت فرصاً جديدة للمرأة على تلك الأصعدة، وقد تمّ تمكينها فعلياً، لذا فقد توجّهت الموجة النّسوية الثانية إلى أمور أكثر تعقيداً في مسألة حقوق المرأة والتفتت إلى الحياة الاجتماعية بغية تحقيق المساواة فيها، إذ يعتقد روّاد هذه الموجة أنّ انعدام التوازن في تقسيم العمل والقضايا المتعلقة بالجندر في الحياة الاجتماعية والحياة الأسرية والمنزلية ـ خصوصاً ـ من شأنه أن يكون عائقاً كبيراً أمام المرأة، ولا سيّما عملية الحمل والرضاعة وتربية الأطفال التي تُعدُّ من العوامل التي تحول دون تمكين المرأة بسبب الأدوار الجندرية التي تجعل الأمومة البايولوجية والاجتماعية أيضا ضمن مسؤولياتها البحتة. من هنا نشأت فكرة مراجعة الأمومة الاجتماعية والعمل على إعادة صياغتها بصورة تتناسب والأوضاع الاجتماعية والحياتية للمرأة بصورة تصبح فيها الأمومة أمراً يسيراً لايعيق تمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. من هنا جاءت فكرة حق اختيار الحمل والرضاعة وكذلك حقّ الإجهاض التي نادت بها الموجة النّسوية الثانية.

وتشير العديد من النّسويات منذ أوائل ظهور الحركة النّسوية وكذلك منذ ستينيّات القرن الماضي ولا سيّما الموجة الثانية مثل بيتي فريدان وكيت ميليت وشولاميث فايرستون إلى وجود صلة وثيقة بين اضطهاد المرأة ومكانتها الدونية وبين مكانة المرأة المتجسدة كأمّهات، وقد وجد العديد من الدارسين دقّةً وتناقضاً في حجج النّسويات الأوائل حول قضية الأمومة، إذ إنّ تلك الحجج تُبيّن مدى رفضهم للأمومة، إلّا أنّهن قمن بنشر العديد من المقالات التي يوضّحن فيها أنّهم ليسوا ضدّ الحياة الأسرية التي يعيشها الزوجان سواء قرّروا الإنجاب أم لا، بل إنّ مايعارضونه هو الدور الاجتماعي الذي تلعبه المرأة عندما تصبح زوجة وبعد إنجابها الأطفال، أي الأمومة الاجتماعية. (Lloyd, 2018). وتطرقت النّسوية الاشتراكية إلى الحياة الاجتماعية للمرأة ووجدت أنّ انعدام التوازن في العلاقة بين الرجل والمرأة نابع من طبيعة عمليات التفاعل الاجتماعي ولاسيّما مؤسسة الزواج التي تقوم على عدم التوازن بين المكانة المجتمعية للمرأة والرجل. فتقوم هذه الموجة على تحليل مؤسسة الزواج على أساس التحليل الماركسي للمجتمع الطبقي، إذ بدأت التحليلات النّسوية بالاعتراف بوجود سياسات طبقية متعلقة بمسائل إعادة الإنتاج الاجتماعي والاضطهاد الجندري للمرأة. (Fernandez.2000, p: 45) وقد ناقشَتْ أسلوب الإنتاج الاجتماعي الذي عمل على دعم المرأة و زيادة الأجر الاجتماعي عن طريق دعم العمل الإنجابي بمنح الإجازة الوالدية مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال التي توفرها الحكومة والتي تَعُدّها شكلاً من أشكال الدعم الاجتماعي لها والتي تَعُدُّها من صميم خطاب النسوية الاشتراكية، فالباحثون في هذا المجال لم يتمكّنوا من توسيع تعريف مفهوم الإنتاج ليتضمّن العملية الإنجابية غير مدفوعة الأجر كنوع من التمييز العنصري الخفي؛ لذلك قاموا بالتركيز على ما اكتشفته الرأسمالية عموماً.(Fraser, 2013, p :28). وهنا تطرقَتْ إلى الأسرة والعمليات الاجتماعية التي تتضمّنها ولاسيّما الزواج، فقد عدّت النّسوية الماركسيّة مؤسسة الزواج على أنّها تعمل على إعادة إنتاج الصراع وعدم التوافق الموجود في المجتمع البرجوازي؛ وذلك عن طريق تحليل العلاقة الكامنة بين الرجل (الزوج) والمرأة (الزوجة) والدور الاجتماعي الذي يلعبه كل منهما، ووجدوا أن المرأة أشبه بأبناء الطبقة الكادحة العاملة المظلومة المضطهدة، والرجل في النظام الأبوي هو أشبه بالنظام الرأسمالي الذي يمتلك وسائل الإنتاج وهذان الطرفان هما على خلاف وصراع مستمر بسبب تضارب الآيديولوجيات والمصالح أيضاً والصراع الدائر بينهما لن ينتهي مادامت العلاقة غير متكافئة من حيث ملكية وسائل الإنتاج واختلاف الآيديولوجيا التي يؤمن بها كل طرف من أطراف الصراع. (Armstrong, 2020,p: 24) .

فالنسوية الاشتراكية عملتْ على إعادة صياغة دور الأمومة من الناحية الإجتماعية أو مايُسمى بالأمومة الاجتماعية وذلك لأنه وبحسب اعتقادهم أن المكانة الاجتماعية التي تمنحها مؤسسة الزواج لكل من المرأة والرجل من شأنها أن تعزز اضطهاد المرأة وتعيد إنتاجها مادامت العملية الإنجابية مستمرة وغير مدفوعة الأجر في الوقت ذاته، على الرغم من تدنّي مكانة المرأة ككل في المجتمع الذكوري، فالأمومة الاجتماعية كدور جندري تفرضُه الأعراف والقيم الاجتماعية على المرأة وتختزل كيانها ووجودها سعياً لإجهاض كافة المحاولات للنهوض بها، لذا فالحلّ يكمُن في تجنُّب الأمومة عن طريق تحديد النسل أو منعِه أحياناً، ومن هنا نشأت فكرة حقّ المرأة في إجهاض الطفل الذي لاترغب في إنجابه كونه يمثل عقبة أمام تمكينها الاقتصادي والاجتماعي، وعاملاً من عوامل فشلها في حياتها الاجتماعية والعملية.

لقد تعرضت فكرة منع الحمل أو حق الإجهاض إلى العديد من الانتقادات؛ وذلك بسبب تعارضها مع الموروث القيمي والاجتماعي والديني السائد في المجتمعات الإنسانية ولاسيّما المجتمعات التقليدية والمحافظة، وعُدّ طعناً أو دحضاً للأهداف والمبادىء والمُثُل التي تقوم عليها المجتمعات كالحِفاظ على الجنس البشري وسُبل استمراره، لذا أُسيء فهمُها كثيراً، ونَمّت معارضته بشدة من قِبل التيارات الاجتماعية والدينية المحافظة خصوصاً وعدُّوها خطراً يهدّد كيان المجتمع واستقراره واستمراره، إلّا أنّ حقّ الإجهاض الذي طالبتْ به الموجة النّسوية الثانية لم تكن دعوة للإجهاض كمبدأ عامّ يجب أن تلتزم به كافّة النساء وفي جميع الأحوال، بل في ظل ظروف وحالات معينة تتطلّب الإجهاض كحلّ بديل للأمومة التي تتعارض ورغبة المرأة في الإنجاب والأمومة سواء كان ذلك خوفاً من عرقلة مسيرة حياتها العملية ونجاحها المهني أو العملي، أو خوفاً من عدم القدرة على تحمُّل أعباء الأمومة الاجتماعية.

إذ كانت تدعو إلى حقّ الإجهاض في حال لم ترغب المرأة في الإنجاب بموجب دوافع ومبررات منطقية. وقد ركّز هذا الاتجاه على المجتمع الطبقي الذي لا يوفّر فرصاً متكافئة وحقيقية للمرأة والذي يستند إلى نظام الملكية الفردية، إذ إنّ هذا النظام يجعل من المرأة ضمن ممتلكات الرجل وذلك لعدم استقلالها مادياً واعتمادها على الرجل في إعالتها، إذ إنّ العامل المادّي يشكّل قيمة مهمة وخلفية فلسفية في تحليل المشكلات الاجتماعية وتفسير أسباب التمييز ضدّها في المجتمع، والنظام الاشتراكي والملكية العامة لوسائل الإنتاج يعدّونها بمثابة الحلّ الجذريّ لمشكلة المرأة. إذ سعت النّسويات السابقات إلى تفكيك مفهوم الأمومة الاسطورية التقليدية التي تحصر المرأة في دور اجتماعي وجندريّ معيّن يتمثّل في علاقتها بالرجل ومكانتها في العائلة التي تتزامن ومكانتها كأمّ في الوقت ذاته، وقد رفضن فكرة أن تكون الأمومة مقياساً لوجود المراة وقيمتها الذاتية والعائلية والمجتمعية، بل قُمن بتبنّي الأمومة باعتبارها إنجازاً وخياراً شخصياً بحتاً للمرأة، وكذلك دعَوْنَ إلى دعم الأمومة التي تعزّز مكانة المرأة وتكون بمحض إرادتها وليس تلك التي تقوم بها تماشياً مع القيم المجتمعية. كذلك انتقدن قوانين وأنظمة الدولة حول الأمومة كممارسة فعلية ومكانة اجتماعية وذلك عن طريق انتقاد القوانين الخاصّة بالأمومة من قبل الدولة. (Valcarcel, 2002, p: 32).

ومادامت النّسوية الماركسية تعالج قضية الأمومة عن طريق انتقاد النظام الرأسمالي الذي يقوم بإقصاء المرأة عن العمل في الفضاء العام والملكية الخاصّة التي تعزّز تدنّي مكانتها لأنّها لاتمتلك دخلاً مستقلاً لذا فهي ستظلّ تحت سلطة الرّجُل، في الوقت الذي تؤدّي فيه الدّور الأكبر في إدارة شؤون المنزل والأمومة، إلّا أنّ هذه الأعمال وبسبب كونها غير مدفوعة الأجر فلا تسهم في الارتقاء بالمكانة الاجتماعية للمرأة بل بالعكس فهي تعزّز تبعيتها للرّجُل. وهذا ما أدّى إلى ظهور نزعة حاولت معالجة قضية الأمومة عن طريق الرعاية الجماعية للطفل في ضوء تيار فكري يتمثّل بتيار (الأعمال المنزلية مدفوعة الأجر). إذ سعى هذا التيار إلى رفع الحجاب عن الجانب المظلم لعمل المرأة وإلى بناء أسس نظريّة تعيد الاعتبار إلى عملها المنزلي وتُدْرِجُه في عالم الاقتصاد عن طريق تثمين الجهد الذي تبذله المرأة داخل المنزل، فإذا كانت الماركسية تُولي عناية كبيرة بإنتاج الأشياء، فإنّ هذا التيار نقل هذه العناية إلى إنتاج الإنسان، فإذا كان إنتاج السّلع يقابله أجر يتناسب مع الجهد المبذول في العملية الإنتاجية، فمن الأولى أنّ إنتاج الإنسان الذي تتولّاه الأمّ (أي عملية الأمومة الاجتماعية) من يوم حمله ووضعه ورعايته من الناحية الصحية والنفسية والاجتماعية والثقافية إلى أن يصبح فرداً اجتماعياً ناضجاً، أن يُقابَل كلّ هذا وغيره من أعمال الرعاية المادية وغير المادية لشؤون البيت بأجر يوازي كلّ ذلك الجهد المبذول الذي من دونه لايمكن الحديث عن أسرة أو مجتمع أو دولة أو حضارة. (بن غنيسة، 2020: ص 119).

وعلى الرغم من التفسير المادّي لاضطهاد المرأة الذي كان هو التفسير الوحيد بحسب النّسوية الماركسية، إلّا أنّه وتحت تأثير الحركات النّسوية الأخرى التي تناولت أسباب وعوامل أخرى كالعوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية لاضطهاد المرأة، تغيّر مسار النّسوية الماركسية ليشتمل على وجهات نظر مختلفة تُفسّر اضطهاد المرأة عن طريق تسلُّط الأنظمة الاجتماعية المختلفة واستغلالها للمرأة.

وتطرح جوليا كرستيفا **Julia Kristeva** رؤية خاصة جديدة بالأمومة تحاول عن طريقها أن تحرّر المرأة من قيود الأمومة الاجتماعية التي وضعتها القيم والأعراف الاجتماعية للمرأة، إذ ترى أنّ المجتمع يقوم باختزال الأمومة في دور نمطي يتلخّص في الأمومة الاجتماعية وتدبير شؤون المنزل وتربية الأطفال وتلبية حاجياتهم وهذا ما يؤثّر سلباً على قيمة الأنوثة لدى المرأة ويصنع حاجزاً نفسياً وعملياً بينها وبين الأمومة. لذا طرحت مفهوم Maternal Passion أي حب أو هوس الأمومة كإحساس داخلي يتحكم بالأنثى في مراحل الحمل وبداية الولادة، في هذه المرحلة تكون علاقة الأمّ بالطفل ككيان واحد غير منفصل و متجزّء وتكون الأمّ هي الملاذ الوحيد للطفل في أمنه وأمانه وكافه احتياجاته، إلا أنّ هذه العلاقة لاتلبث حتى تتحوّل إلى علاقة متوترة بسبب حالة التماهي[3] بين الأمّ والطفل من ناحية، وضرورة فصلها في كيانين مستقلين من ناحية أخرى. وتُعدُّ الأمّ في هذه المرحلة بمثابة درع أو حائِط الدفاع الأول، إذ يكون لها الدور الأكبر في نموّ الطفل وإدراكه لذاته وحبّه لنفسهِ والاندماج في النظام الاجتماعي الذي ينتمي إليه، لذا فإنّ حبّ الأمّ هو محد جميع العلاقات التي يمرّ بها الإنسان فيما بعد من حيث طبيعتها وماهيتها وعمقها. (شريف، 2022).

ونجد في معالجة كرستيفا لقضية الأمومة رؤية جديدة تختلف عن النّسويات الأُخرَيات حول الأمومة والملابسات الاجتماعية التي تحيط بها والتي برأيهم تقلّل من شأن المرأة وتختزلها في دور إنجابي واجتماعي متناقص، فهي ترفض اعتبار الأمومة شيئاً مهيناً للمرأة، وتقوم بكشف العديد من جوانب الأمومة التي تَصفها بالعبقرية وترى أنّ النّسويات في مسيرة نضالهنّ لتحقيق هوية المرأة وإنصافها من القيود والأزمات الاجتماعية التي تتعرض لها، فقد نَسِينَ أو تَناسَيْنَ الأمومة وأهميّتها. وتعرض كرستيفا اختلاف رأيها عن سيمون ديبفوار حول قيمة الأمومة في أنّ الأخيرة تنظر إلى الأمومة كنوع من العبودية التي تُقصي المرأة من حياتها الاجتماعية وتختزلها في دور محدّد وغير ذي أهمية، إلاّ أنّ كرستيفا تعترف بأنّ آراء ديبفوار قد تكون متأثرة بتلك المدّة الزمنية التي كانت فيها موانع الحمل تقليدية وبدائية إلى حد كبير وكذلك الوعي الجنسي للمرأة كان في أدنى درجاته وهذا مايبرّر لديبفوار تشبيهها للأمومة بالعبودية، إذ ترى كرستيفا أنّ الأمومة وعلى الرّغم من صعوبتها المادية والمهنية والاجتماعية والنفسية، فهي من وجهة نظر التحليل النفسي وكذلك الغالبية العظمى من النساء، تجربة فريدة ونادرة من نوعها فهي الطريقة المُثلى للكشف عن الذات وتقديم إسهام لا نظير له في الحضارة والمجتمعات الإنسانية، وهذا هو الاختلاف الجوهري بين ديبفوار وكرستيفا. (كرستيفا، 1994، ص 53).

إنّ ماتقوم به كرستيفا بهذا الصدد هو نوع من المصالحة بين المرأة والمجتمع وذلك عن طريق إعادة صياغة الأمومة الاجتماعية وصياغة نوع خاص من الأمومة يتّسم بالأخلاق أو أن تكون لها أخلاقيات خاصّة به إن صَحّ التعبير، فهي تجد أنّ النظام الذكوري قد خلق فجوة بين المرأة والأمومة تسببت في نوع من القطيعة النفسية في العلاقة و هاهي كرستيفا تسعى إلى منح العلاقة نمطاً جديداً من الأبعاد النفسية والاجتماعية التي تجعلها أكثر سلاسة وجمالاً وتجعل المرأة تشعر بوجودها كأنثى وكأُمّ في الوقت ذاته، وهي تنتقد فكرة امتناع المرأة عن الإنجاب حفاظاً على كيانها ووجودها كأنثى.

الموجة الثالثة والأمومة

توصف الموجة الثالثة بالموجة الراديكالية التي تعمل على تفكيك النظام الأبوي برُمّته؛ وذلك لأنّه وبحسب اعتقاد منظّري هذه الموجة أنّ سلبية وعنصرية وهيمنة النظام الأبوي بلغتْ قمتها بحيث لايمكن إصلاحها لذلك يجب تدميرها وهدمُها من الجذور، ويتّفق هذا التيار مع سابقيه في كون الأمومة الاجتماعية من أبرز أعداء المرأة وأكثر العقبات تأثيراً في عرقلة وتأخير بل وحتى إفشال عملية تمكينها على مختلف الأصعدة. على الرغم من تلك الانتقادات التي وجّهت للنّسوية الماركسيّة بسبب تفسيرها لاضطهاد المرأة في ضوء العامل المادي باعتباره عاملاً وحيداً ورئيسياً، إذ عادت النسوية الراديكالية لتحصر أسباب تدنّي أوضاع المرأة إلى عامل وحيد يتمثّل في النظام الجندري الذي انتقد النّسوية الراديكالية القدسية التي تُغَلَّف بها الأمومة في النظام الأبوي الذي يجد في الأمومة غريزة بشرية تتميّز بها كل أنثى منذ ولادتها، وترى النسوية الراديكالية أنّ هذه القدسية غطاء

ينتجه النظام الأبوي ليقوم عن طريقه بتبرير مايقوم به من استلاب لحقوق المرأة عن طريق الأمومة البايولوجية التي أصبحت نسقاً ثقافياً يسلب المرأة حريتها الثقافية والاجتماعية والجنسية.(Arawford, 2011: p 229)

لقد سعت الموجة الثالثة إلى إعادة صياغة الحياة الإنجابية عموماً وكسر ذلك التأطير الاجتماعي لعملية الأمومة التي أصبحت إلى حدّ كبير تمارس من قِبل النّسويات في الموجات النّسوية السابقة، إذ إن تكسير الإطار السابق لابدّ أن يتمّ تعويضه بآخر جديد يتم عن طريقه إعادة صياغة مفهوم الأمومة في السياق الاجتماعي الآني. إذ طرحت هذه الموجة حلولاً عدّة لقضية الأمومة تبدو وكأنّها تجنُّبٌ أو منعٌ للأمومة البايولوجية وذلك لعدم القدرة على تغيير أو إعادة صياغة إطار الأمومة الاجتماعية.

بما أنّ مفهوم الأمومة كان ولايزال محلّ خلاف بين التيارات النّسوية، سعت تلك التيارات لمعالجة القضية من منظور مختلف، إذ تطرّقت النّسوية الراديكالية إلى حلول عدّة من أجل معالجة مشكلة الأمومة الاجتماعية عن طريق التكنولوجيا، وذلك عن طريق اللُّجوء إلى التكاثر التكنولوجي بهدف تمكين المرأ ة من السيطرة على قدرتها الإنجابية ليس فقط نظراً لكونه يحقّق الحرية الفردية والاستقلالية برأيهم، بل عدُّوه شرطاً أساسياً لتجاوز سيطرة السلطة الأبوية وتحسين وضع المرأة. (Petchesky, 1995: p 140).

إنّ ما تدعو إليه النّسوية الراديكالية هو أشبه بنوع من التناقض وتوليد الصراع بين المرأة كإنسانة ترغب في خوض تجربة الأمومة، والمرأة ككائن اجتماعي يرغب في العمل والتعلُّم وتحقيق المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل فاعل بحسب القدرة والسعي المتواصل لتحقيق الذات. لقد كان من شأن تلك المحاولات أن تزيد الصراع الداخلي لدى المرأة بين رغبتها في الوصول إلى تطلُّاعتها الحياتية وأهدافها المادية والوظيفية والاجتماعية وبين حياتها اليومية كأنثى ترغب في خوض تجربة الأمومة بأقل قدر ممكن من العقبات والخسائر.

قد نطرح سؤالاً حول مدى إمكانية الاعتراف بأنّ كافة النساء قد يقعن تحت سيطرة السلطة البطريركية بنفس القدر من القوة والمعاناة، وبمعنى آخر هل يجوز تحليل قضايا المرأة عموماً والأمومة خصوصاً بشكل نجمع فيه كافة النساء اللائي يُخْضَنَ التجربة من دون التمييز بين حالات مختلفة تتراوح بين الأقل والأكثر ضغطاً من الناحية النفسية والاجتماعية؟ وبمعنى آخر هل يمكن تفسير معاناة كافة النساء بذات التعبير ومعالجتها بالحلول ذاتها؟ لقد دفعت هذه الرؤى المختلفة في تفسير قضايا المرأة والدفاع عن حقوقها الاجتماعية والإنجابية إلى نشأة اتجاهات مختلفة ضمن التيارات النّسوية ذاتها بصورة يعبّر كل تيار منها عن فئة معينة من النساء والدفاع عن حقوقهن والمظالم التي يتعرّضْنَ لها.

لقد تميّزت الموجة النسوية الثالثة بأفكار راديكالية ترمي إلى إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية في ظل نظام اجتماعي يرمي إلى إنقاذ المرأة من عبودية الأمومة وسعياً لتفكيك الأدوار الإجتماعية التي تعزّز ضعفها وتعيد إنتاج خضوعها للنظام الأبوي والأمومة. وقد انقسمت الموجة الثالثة إلى تيارات عدّة تقوم كلُّها بمحاربة النظام الأبوي عن طريق الامتناع عن الأمومة أو محاربة الأمومة التقليدية التي تجعل من المرأة سلعة للتمتع تحت سلطة الرجل وآلة للإنجاب. لقد وجد مفكروا هذا التيار أنّ المشكلة ليست في الأمومة عموماً أي ليست في العملية الإنجابية بل المشكلة تكمن في الأعراف الاجتماعية التي تجعل الأُمّ خاضعة لسلطة الرجل ويمارس تسلُّطه عليها، أي أنّ المشكلة في العلاقة الاجتماعية بين الرجل والمرأة وهذا ما يجب إعادة صياغته من جديد؛ لكي يقوم على أساس استقلالية المرأة وليس تبعيتها، إذ إنّهم لايدعون فقط إلى تمكين المرأة للحصول على حقوقها، أو مساواتها بالرجل، بل يذهبون إلى أبعد من ذلك ويطالبون بأن يكون للمرأة السلطة الكاملة نظراً لكونه ضمن استحقاقاتها وهي الأجدر بأن تكون صاحبة السلطة الأولى وأن يكون الرّجُل تحت إمْرَتها وطوعها.

وقد انقسموا إلى فريقين يرى أولهما أنّ تدنّي وضع المراة وتبعيّتها للرّجُل هو نتاج لهيمنة النظام الأبويّ الذكوريّ الذي قام منذ البدء بصياغة منظومة لتقسيم العمل بين الرّجل والمرأة بصورة أصبحت الأعمال المنزلية وتربية الأطفال من شؤون المرأة، لذا فإن تبعيّتها ستستمر مادامت مستمرة في الإنجاب ولن تتخلّص من تبعيّتها إلّا بتغيير طريقتها في الإنجاب، ولغرض تحقيق هذا الهدف بإمكانها اللُّجوء إلى التكنولوجيا إذا مارغبتْ في الأمومة، أي أن تُبعِد جسدها الذي تم استغلاله من قبل النظام الذكوريّ الذي استغلّ جسدها ووظّفه في العملية الإنجابية، فالحلّ برأيهم يكمن في ابتعادها عن الإنجاب عن طريق علاقة اجتماعية وجنسية مع الرجل، واللُّجوء إلى التلقيح الصناعي في حال رغبتها في الإنجاب. أمّا التيّار الثاني في الموجة الثالثة فيرى مفكروه أنّ التكوين البايولوجي للمرأة ليس هشّاً أو ضعيفاً بطبيعته، إلّا أنّ الثقافة السائدة في المجتمعات الذكوريّة والعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية تميل إلى تصنيف كل مايخصّ الأنثى على أنّه أقلّ شأناً وأهميةً وبالمقابل إعلاء شأن كل ماهو متعلق بالذكورة، ومن ثمّ فأثر الأمومة الذي وضعه المجتمع على عاتق المرأة هو في نفس الوقت يعدُّ مصدراً لتعزيز ضعفها من الناحية الاجتماعية والثقافية. لذا لابد من إعادة صياغة وظيفة الأمومة كأثر اجتماعيّ جندريّ وتوجيها بصورة تكون أكثر إنصافاً للمرأة. (Weedom, 1987: p 88)

واقع الأمومة في إقليم كوردستان بالاستناد إلى توجُّهات التيّارات النّسوية:

تختلف التيّارات النّسوية في مناقشة قضيّة المرأة عموماً وآلية استعادة حقوقها المسلوبة سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، إلّا أنّها جميعاً تتفق على كون السلطة الأبوية الذكورية هي المسؤولة عن انعدام التوازن في العلاقات الاجتماعية بين الرّجل والمرأة وتعدّ السلطة الأبوية الذكورية المسؤول المباشر عن انعدام التوازن واضطهاد المرأة. فيما يتعلّق بقضيّة الأمومة (الأمومة كوظيفة جندريّة) فقد طرحتْ تلك التيّارات آراء وأفكاراً نظريّة تعكس طبيعة مكانة المرأة - الأمّ - والظروف والملابسات التي تحيط بها وسُبُل النهوض بها نحو مكانة أكثر رُقيّاً وإنسانيةً سواء أكان ذلك بإنكارها للأمومة والتخلّي عن تلك الحاجة النفسية الاجتماعية، أو بصياغة الأمومة كوظيفة اجتماعية قابلة لإعادة الهيكلة، والتشكيل من جديد بما يتوافق وطموح المرأة في التطور وتحقيق الذات والمشاركة بصورة فعّالة وبنّاءة في المجتمع. في هذا الجزء من الدراسة وبعد طرح الإطار النظريّ للدراسة والرؤى الفكرية السّائدة في الموجات النّسوية الثلاث، وسنقوم بتطبيق تلك التوجُّهات النظرية على المجتمع الكوردي، وسنبدأ بتقديم تصور نظريّ عن رؤية المجتمع الكوردي تجاه الأمومة.

تسود الغالبية العظمى من المجتمعات الإنسانية إن لم يكن جميعها آيديولوجيا تعدّ الأمومة ذات أهمية قد تصل إلى درجة القدسية؛ نظراً لكونها العامل الرئيسي في استمرار الجنس البشري والعماد الأكبر في عملية التنشئة الاجتماعية. وتتجسّد هذه القيم عن الأمومة في المجتمع الكوردي في عملية التنشئة الاجتماعية التي يتشرّبها أفراد المجتمع ولاسيّماً الإناث اللائي يتم توجيههنّ وتربيتهنّ على كيفيّة خوض هذه المرحلة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. إذ إنّ هذه الرؤية كانت وما تزال تؤثّر على الإناث وتقييمهن الذاتي والمجتمعي وهذا مايجعل من الأمومة الهدف الأسمى الذي يسعين للوصول إليه. فالثقافة السائدة في المجتمع والتي تنتشر عبر قنوات التنشئة الاجتماعية هي التي تدفع الإناث للاعتقاد بأنّ النّساء الأنثويات فعلاً لا يُرِدْنَ حياةً مهنيةً ولا تعليماً عالياً ولا حقوقاً سياسية، أي لا يُرِدْنَ تلك الفرص التي ناضلت من أجلها الناشطات النّسويات، بل كلّ مايجب عليهنّ فعله

هو تكريس حياتهنّ منذ بداية الصِبا لإيجاد زوج و إنجاب أطفال. (فريدان، 2014: ص 26). وفي ظل تلك الآيديولوجيا الشائعة والدارجة في المجتمع الكوردي عن الأمومة، كيف سيكون موقف عامّة النّساء إزاء ماتدعو إليه الموجات النّسوية الثلاث حول كيفية رفض الأمومة وإنكارها باعتبارها من أبرز أسباب استمرار اللّامساواة الجندريّة بين الرجل والمرأة.

فقد قامت النّسوية الليبرالية بتحليل قضيّة الأمومة بِعَدّها مرادفاً لعبوديّة المرأة ومكانتها المتدنّية مقارنة بالرّجُل، إذ إنّ الأمومة ـ وبحسب هذا الاتجاه ـ تعزّز التمييز الاجتماعي بين الرجل والمرأة واللّامساواة الاجتماعية الجندرية. فمادامت المرأة تسعى لاسترجاع مكانتها وتعمل على تحقيق ذاتها والحصول على هوية ذاتية واجتماعية مستقلّة عن تبعيّتها للرجل في المجتمع الذكوريّ، فلابدّ لها من إنكار الأمومة وتجنّبُها بشتى السُبُل وبهذا تكون قد استعادت حريّاتها المهنيّة والثقافيّة، وهذا ما انعكس في كتابات سيمون ديبفوار التي دعت إلى ضرورة القطيعة بين المرأة والأمومة بُغية الحصول على هوية أنثوية مستقلّة. (Mohajan, 2022, p: 20) على النقيض من هذه الفكرة، يسود المجتمع الكوردي ثقافة ترى أن الأمومة هي رمز من رموز الخصوبة ونشأة واستمرارية المجتمع (بغضّ النظر عن الاختزال في وظيفة الأمومة التي تذكرها الحركة النّسوية)، كما أنّه وفي كثير من الأحيان تكون الأمومة مصدراً من مصادر قوة المرأة وتعزيز مكانتها وسلطتها الاجتماعية، وهي من إحدى شروط اكتمال الأنوثة في المجتمع الكوردي، وهذا مايبيّن لنا أنّ الحركة النّسوية وعلى الرغم من انتشارها الآيديولوجي في المجتمع الكوردي لم تتمكن من إقناع المرأة الكوردية بفكرة التخلّي عن الأمومة، ولكنّها هزّت المبادىء التي ترتكز عليها الأمومة الاجتماعية لتخلق نوعاً من القلق الأمومي لدى المرأة الكوردية، وهذا مادفعها للتفكير في حلول قد تكون بعيدة بعض الشيء عن تلك التي طرحتها هذه الموجة التي لم تأخذ الرغبة والحاجة النفسية للأمومة لدى كلّ أنثى بنظر الأعتبار. إلّا أنّ هذا لايعني أنّها لم تتمكّن من إثارة فضول ومخاوف وتساؤلات حول مستقبل الأمومة وما ستؤول إليه الحياة الاجتماعية والسياسية والمهنية والاقتصادية للمرأة في حال اختيارها خوض تجربة الأمومة ورغبتها في العمل وتحقيق الذّات و الاستقلالية الاقتصادية في الوقت نفسه. إذ تتعرّض النساء إلى نوع خاص من القلق قد يمكن تسميته بالقلق الوظيفي أو القلق الأمومي والبحث عن الهوية وذلك نتيجة للصّراع الداخليّ الذي تتعرّض له والذي يخلق اضطراباً بين الأمومة والأنوثة والوظيفة، فهذا النوع من القلق هو خاصّ بالنّساء ولاسيّما العاملات منهنّ، وكلّما زاد الوعي الاجتماعي، ارتفعت مستويات اللّامساواة الجندريّة، كلما ارتفعت وتيرة القلق. (فريدان، 2014، ص: 31)

ومن الناحية العملية، لم تؤثر هذه الفكرة بصورة كبيرة على السلوك الإنجابي للمرأة الكوردية ولم تختر الإنكار أي تجنُّب الأمومة، بل إنّ ما لجأت إليه هو ماقامت به معظم النّساء في المجتمعات الحديثة والمعاصرة ألا وهي قيامها بتحديد النّسل وتنظيمه وكذلك التحكُّم فيه. وليس تجنبه تماماً، إلى جانب العمل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ومواجهة القلق الأمومي والوظيفي وإعادة هيكلة الأمومة بما يتناسب والقيم الاجتماعية والثقافية والدينية السائدة في المجتمع الكوردي وإنقاذ الأمومة الاجتماعية من تلك الترسُّبات التي جعلتها من عوامل ضعف المرأة وتعزيز تبعيتها.

إلّا أنّ هذه الخطوة - أي تحديد النّسل - والتحكم فيه، لم تكن كافية لإيجاد حلول جذرية لمشكلة الأمومة، إذ إنّ إنعدام الوعي الصّحي والاجتماعي والجنسي، كذلك عدم نجاح بعض وسائل منع الحمل إلى جانب الاعتبارات الاجتماعية والنفسية التي تتعلق بالعلاقة الزوجية الحميمية، كل هذه العوامل دفعت الموجة النّسوية الثانية للمطالبة بِعَدّ إجهاض الطفل حقّاً مدنياً من حقوق المرأة مادامت لا ترغب في الإنجاب بسبب عدم تمكّنها من تحمل مسؤولية الإنجاب وتربية الأطفال، أو عدم القدرة على الاستمرار في العلاقة الزوجية، أو تأثير الأمومة سلباً على مكانتها الوظيفية أو أي مبرر آخر يتيح لها الإجهاض كحق مشروع لا جريمة يُعاقِب عليها الدّين والعُرف قبل القانون. وترى الموجة النّسوية الثانية أنّ المرأة من حقّها أن تكون حرة في اختيار مايتناسب وحياتها العملية والأُسَرية، وأن لا تكون الأمومة أمراً مفروضاً عليها بل يجب أن يكون بمحض إرادتها، فإن لم ترغب في ذلك، فالإجهاض كحق قانوني هو سبيلها للتخلُّص من تلك المشكلات التي تواجهها في مسيرة حياتها. (Holms, 2000, p: 24). وعندما نتحدّث عن حقّ الإجهاض نحن بصدد صياغة تشريعات قانونية تمنح المرأة حقّ الإجهاض من دون أن يعترضها فرد أو دين أو قانون أو مجتمع، وهذا أبرز ماطالبت به الموجة النّسوية الثانية، ولكن السؤال هو، هل من الممكن تحقيق هذا المطلب في ظل مجتمع ذي ثقافة دينية اجتماعية أبوية ذكورية سلطوية تقليدية كالمجتمع الكوردي؟؟

بطبيعة الحال، وعلى الرغم من التطور المادي والتكنولوجي الذي يشهده المجتمع الكوردي في مختلف الأصعدة، إلّا أنّ العادات والقيم والتقاليد الاجتماعية وكذلك المعتقدات والموروث الديني والقيمي الذي يُعَدُّ مرجعاً أساسياً بالنسبة لأفراد المجتمع الكوردي، قد يكون بمثابة حاجِزٍ صَلْب وسَدٍ منيع بوجه أيّ تغيير يتعارض والموروث الديني القيمي، لِذا فإنّ مطلب حقّ الإجهاض لم يلقَ قبولاً في المجتمع الكوردي؛ نظراً لتعارضه الشديد مع القيم الدينية والاجتماعية السائدة، فهو مرفوض اجتماعياً فكيف يمكن تشريعه قانونياً؟؟ إلّا أنّ هذا لايعني أنّ المرأة الكوردية لا تلجأ الى عملية الإجهاض مطلقاً، بل أنّ مانعنيه أنّ تلك العملية تحدث بسرية تامّة وفي الخفاء ولا يُسمَح بإجرائها علناً بل ويُعاقِب عليها القانون، عدا تلك الحالات التي يسمح بها القانون ضمن حدود ضيّقة جداً كحالات التشوُّه الخُلقي أو بعض الحالات النادرة التي يرى فيها الأطباء أنّ الإجهاض هو الحل الأمثل لتجنُّب حالات مرضيّة لا أمل من شفائها وقد تؤدي إلى تفاقم العديد من المشكلات الصحية المستقبلية التي تؤثِّر سلباً على الفرد ومحيطه الاجتماعي.

وقدجاءت الموجة الراديكالية لتطرح فكرة المصالحة مع الأمومة ورفض تلك القطيعة التي دعت إليها النّسوية الليبرالية، إذ وجدت من تلك القطيعة (أي إنكار الأمومة والتخلّي عنها) إجحافاً بحقّ الأنثى التي ترغب في خوض تجربة الأمومة، إلّا أنّ ماعلّقت عليه هذه الموجة وعملت على إعادة صياغته واستخدامه لغرض تحقيق المصالحة هو التطرُّق إلى العلاقات الاجتماعية التي تتضمنها الأمومة والتي هي السّبب الرئيسي في مشكلة الأمومة الإجتماعية، أي العلاقة بين الرجل والمرأة والسلطة الذكورية التي تمنح الرّجُل حقّ التحكم في المرأة الأُمّ.(Dean, 2009, p: 16).

إنّ مانجده هنا هو ذات الفكرة التي طرحَتْها الموجتان الليبرالية والاشتراكية حول الأمومة كوظيفة جندرية تعزّز استغلال واضطهاد المرأة وليس الأمومة البايولوجية، إلّا أنّ ما اختلفت فيه هذه الموجة هي الحلول التي قدّمَتْها والتي تكمن في الأمومة عن طريق التكنولوجيا، فقد وجدت هذه الموجة أنّ من حقّ المرأة أن تحقّق رغبتها في الأمومة، وما دامت لاترغب في العلاقة الزوجية خوفاً من استغلالها أو الضغط عليها من قبل الرّجُل، فيجب أن تتمتع بحقّ الأمومة الاختيارية التي تجعلها أُمّاً من دون قيام علاقة زوجية جنسية وهذا ما تُقدّمه التكنولوجيا عن طريق عمليات التلقيح الاصطناعي وغيرها من العمليات التي تتيح لها تلك الفرصة. وقد وصفت هذه الفكرة بالفكرة الراديكالية المتطرّفة التي تمثّل تهديداً للمجتمع الإنساني وطرائق التكاثر التقليدية والطبيعية التي يعتمدها أفراد المجتمع حفاظاً على الجنس البشري، ولكن هل من الممكن تحقيق هذا المطلب في المجتمع الكوردي؟

كما ذكرنا سابقاً، فإن طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع الكوردي وتاريخ السلوك الإنجابي والثقافة الإنجابية لدى الكورد لا تسمح بتفشّي هذه الطريقة من الأمومة التي يمكن وصفها بالأمومة الناقصة التي تفتقر إلى الجزء الاجتماعي القيمي من الأمومة والذي يُعَدُّ من ركائز البنية الاجتماعية للمجتمع الكوردي الذي لايعترف بطفولة من مصدر مجهول اجتماعياً ومُحرّم دينياً وعُرفياً. فالمرأة الكوردية وإن اعترفت بأنّ الأمومة هي مسألة صعبة صحياً ونفسياً واجتماعياً وماديّاً، إلّا أنّ الحلول التي تلجأ إليها في معالجة تلك المشكلات تنحصر في ما هو مسموح به قيمياً واجتماعياً، حتى وإن رغبتْ في اختيار تلك الحلول المتعارضة مع القيم الاجتماعية، لن تتمكن من الحصول على القبول الاجتماعي من قِبل أفراد المجتمع، لذا قد تلجأ إلى رفض هذه الحلول الراديكاليّة المتطرّفة التي تَحرِم المرأة من العيش في كَنَف أمومة اجتماعية طبيعية سويّة، كما وتَحرِم الطفل من طفولة سويّة وحياة نفسية واجتماعية تتيح له علاقة طبيعية بين أبوين مُعترَف بهما اجتماعياً وقانونياً ودينياً. إذ إنّ هذا الحَلّ يتعارض مع الموروث القيمي للمجتمع، إلّا أنّه يتعارض وبشكل أكبر مع المُعتقَد الديني والأخلاقي السّائد في المجتمع الكوردي الذي لايَعترِف بأطفال ولِدوا نتيجة علاقات غير شرعية أو علاقات مشبوهة أو مجهولة الهوية.

استنتاجات الدراسة:

طَرحَت الموجات النّسوية أفكاراً متعدّدة حول الأمومة بِعَدّها من إحدى المشكلات الاجتماعية التي تواجهها النّساء في كافة المجتمعات، وقد تؤدّي دوراً سلبياً في حركة تحرير المرأة وتشكِّل عقبةً أمام سعيها للحصول على استحقاقاتها الاجتماعية. فجاءت النّسوية اللّيبرالية لتطرح فكرة إنكار الأمومة والتخلّي عنها للحفاظ على مكانتها وإنجازاتها الاجتماعية والحياتية والمهنية، وتلتها النّسوية الاشتراكية بطرح فكرة الإجهاض كحلّ بديل لأمومة اجتماعية قائمة على تجريد المرأة من كافة حقوقها الإنسانية وتحويلها إلى جهاز للحمل والولادة والإرضاع، أمّا النّسوية الراديكالية فقد طرحَتْ فكرة أكثر جرأة وتطرّفاً، وعلى الرّغم من أنّ الموجات الثلاث اتفقتْ على أنّ الأمومة الاجتماعية تؤثر سلباً على عملية تحرير المرأة وتمكينها، إلّا أنّ النّسوية الراديكالية وجدتْ أنّه من حقّ المرأة أن تتمتع بالأمومة إن رغبتْ، وذلك من خلال تجنُّب العلاقة الزوجية الاجتماعية التي تزيد من اضطهادها، واللّجوء إلى التكنولوجيا والتلقيح الصناعي الذي يُتيح لها أن تصبح أمّاً من أب مجهول الهوية. وقد تباينتْ ردود الأفعال اتجاه البدائل التي طرحَتْها الموجات النّسوية الثلاث لحلّ إشكالية الأمومة، بين القبول والرفض، إلّا أنّ طروحات النّسوية الراديكالية كان لها النصيب الأكبر من الانتقادات والرفض نظراً لكونها الأكثر تعارضاً مع الموروث الديني والقيمي السّائد في معظم المجتمعات الإنسانية.

وإذا ألقينا نظرة على طبيعة الأمومة في المجتمع الكوردي ومدى تأثُّر المرأة الكوردية بأفكار وطروحات الموجات النسوية، نجد أنّها كغيرها من النّساء تعاني من الصعوبات النفسية والاجتماعية التي تنتجها الأمومة، ولا سيّما تلك التي تتعرّض لها المرأة العاملة، إلّا أنّها قد اختارت تحديد النّسل كحلّ بديل للصعوبات التي ستواجهها في حال إنجاب عدد أكبر من الأطفال، أو المعاناة التي قد تعانيها في حال إنكار الإنجاب ومقاطعة الأمومة. أمّا فكرة الإجهاض ونظراً لكونها مُحَرّمة دينياً واجتماعياً، ففي حال اضطرار المرأة لإجهاض الطفل، لن تتمكّن من القيام به علناً لكونه غير مُباح دينياً ويُعاقِب عليه القانون، إذ تقوم به بمنتهى السّرية والكتمان وفي حدود ضيقة جداً. وفيما يتعلّق بفكرة الموجة النّسوية الراديكالية حول إنجاب الطفل من غير علاقة زوجية وعن طريق التلقيح الاصطناعي من شخص مجهول، فلم يتمّ تقبّلُها أو اللّجوء إليها من قبل المرأة الكوردية؛ نظراً لرفضها وعدم حصولها على تأييد ديني أو اجتماعي، لذلك يمكن عدّها بوابةً لمشكلة اجتماعية كبيرة أكثر من كونها حلاً لمشكلة الأمومة.

إنّ القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الكوردي، وطبيعة العلاقة بين الأمّ والطفل وطريقة التنشئة الاجتماعية المُتّبعة، كذلك طبيعة العلاقات العائلية والأسرية تجعل الأمومة في كثير من الأحيان مصدراً لقوة المرأة إذ تمنحها قوة اجتماعية وتأييداً ومساندة ورعاية من قبل الأبناء في مراحل حياتها المختلفة، كذلك القيم الاجتماعية التي ينشأ عليها الفرد في المجتمع الكوردي والتي تدفعه للاهتمام بالوالدين في كافة مراحل حياتهم ورعايتهم ولاسيما عند الكِبر والعجز والمرض، وعدم لجوء الأبناء إلى ترك آبائهم في دور العجزة والاهتمام بهم ورعايتهم ولا سيّماً الأمّ، كلّ هذه الأمور التي تعزّز المكانة الاجتماعية للأمّ، تجعل فكرة الأمومة أشبه بعملية استثمار اجتماعي يساند المرأة عند العجز والكِبَر والمرض، وهذا ما يجعل الأمومة في المجتمع الكوردي ولدى معظم النّساء أفضل وأسمى من التخلّي والإنكار.

المصادر

بن غنيسة، نصر الدين و بن غنيسة، أيمان(2020) إشكالية الأمومة في الخطاب النسوي، مجلة التواصل الدبي، جامعة باجي مختار الجزائر ، الجلد 09، العدد 02

شريف، سعيدة (2022)، المرأة بين الأمومة والأنوثة ومتغيرات العصر، آخر قراءة 2023/9/24 | مجلة الفيصل(alfaisalmag.com)

فريدان، بيتي(2014)، اللغز الأنثوي، ت: عبدالله بديع فاضل، سوريا، الرحبة للنشر والتوزيع

كرستيفا، جوليا(1994)، الهوية في الاختلاف، حوار قام به جوناثان ري، ت: أزراج عمر، مجلة الكاتبة، العدد 2 ص 53 الأرشيف: الكاتبة العدد 2 تاريخ الإصدار 1 يناير 1994 مقالة الهوية الإختلاف(alsharekh.org)

Alice B. Lloyd (2018), Did Second wave Feminism Really Leave Motherhood Behind? https://www.washingtonexaminer.com/weekly-standard/did-secon

Amstrong, Elisabeth (2000), Marxist and Socialist Feminism, Smith college, massachusetts USA

Bhaumik, Sanjukta & Sahu, Sudhansubala (2021), My Motherhood, My way: A Sociological Study of Contemporary Employed Mothers in Kolkata, Journal of International women Studies, Bridgewater State University

Cameron, Deborah(2018), Feminism, Profile books LTD, Great Britain

De Beauvoir, Simone (1953), The Second Sex, Translated and edited by H.M. Parshley, Jonathan Cape Thirty Bedford Square London

Dean, Jonathan(2009), Who"s Afraid of Third wave feminism? Third wave in British Feminism Politics,Routledge

Fernandez, Kelly, Patricia (2000), The Economics of Gender Twenty Five years Later, https://www.researchgate.net/publication/249108152

Fraser, nancy (2013), Fortunes of Feminism: From State- Managed Capitalism to Neoliberal Crisis, New York, Verosa

Grawford, Bridget J. (2011), Third Wave Feminism, Motherhood the future of feminist legal theory, Routledge, USA

Holms, Mary(2000), Second wave Feminism and the politics of Relationships, USA, Pergamon

Menig, Larisa (2018), Marry Wollstonecroft – First Philosopher of Feminism , (PDF) Mary Wollstonecraft - first philosopher of feminism (researchgate.net)

Mohajan, Haradhan(2022), Four Waves of feminism,: Ablessing of Global Humanit, Premier University, Bangladesh

Neyer, Gerda& Bernardi, Lura(2011), Feminism Perspectives on Motherhood and Reproduction, Historical Social Research, www.ssoar.info

Petchesky, Rosalind(1995), The body as property: A Feminist re-vision In conceiving the new world order, University of California

Rowland, Robyn(1987), Technology and motherhood: Reproductive Choice Considered, Science Journal of women in culture and society

Saxena,Govind Kumar,Sharma, Maj. Gen.P.K, & Pathak, Pranshul (2018), Metoo Movement, Creative Connect International Publisher Group file:///D:/Mega%20Cloud/CCI%20Publishers/Asia%20Pacific%20Law%20&%20Policy%20Review/Vol.%203/Papers/Paid/asiapacific.ccinternational.in

Tong, Rosemarie (2017), Feminist Thoughts, Routledge, New York-London

Valcarcel, Amelia (2002), The Collective Memory and Challenges of Feminism, United Nations, Santiago

Weedon, Chris(1987), Feminism Practice and Poststructuralist Theory, Oxford: Blackwell.

پەراوێزەکان

[1] . النظام الأبوي، هو مفهوم يشير إلى قيادة المجموعة أو العائلة من قِبَل الذكور الأكبر سنا أو الأكثر سلطة، أما في النظرية النسوية فالنظام الأبوي أو السلطة الذكورية هو بناء اجتماعي ذو آيديولوجيا خاصة قائمة على مفهوم عدم المساواة بين الجنسين، وترجيح الهيمنة الذكورية كنظام اجتماعي يبرّر سلطة الذكور على الإناث في كافة المجالات الحياتية.

[2] . الأدوار الجندرية، أي الأدوار الاجتماعية للجنسين في المجتمع والتوقعات التي تتضمنها تلك الأدوار لكلا الجنسين، كارتداء الملابس، وأسلوب التحدث، والتصرف عموماً بناءً على الجنس، ويُتوقع عموماً من الفتيات والنساء أن يرتدين ملابس أنثوية نموذجية وأن يتحلين بالأدب واللطف ورعاية الآخرين والاهتمام بهم، والأمومة خير مثال على تلك الأدوار، فالمجتمع يتوقع أن تتحلى الأنثى بصفات الأمومة بالفطرة.

[3]. التماهي :أي: التقمُّص، وهي حالة سيكولوجية يقوم الفرد فيها بمحاكاة شيء أو جزء معيّن من عند الآخر، ويحدث ذلك عن طريق جملة من عمليات التقمُّص المستمرة التي تخلق نوعاً من التآلف والاندماج بحيث يصعب على الفرد تمييز ما له من سمات وما لغيره، وخير تعبير على ذلك علاقة الأمّ والطفل، فالأمّ تختلط بالطفل وبمشاعره وأحاسيسه بصورة تجعلها شبيهة به إلى حد بعيد ويصبحان كياناً واحداً يصعب تمييزهما عن بعضها ولا سيّما في المراحل الأولى من الولادة.